الفصل الثالث

اتجاه الفلسفة الوضعية

لم يكن من بد أن يدق بعض الفلاسفة والمفكرين من جديد ناقوس الخطر على الانسانية ليحذر :

● **من خطر الفوضى العقلية والمذهبية التى عاشت فيها الانسانية فى مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية**

● **وكذلك من خطر طغيان الرأسمالية واعتدائها على الحرية الفردية .**

ثم يمهد هؤلاء الفلاسفة والمفكرون فى نفس الوقت الطريق الى تلافى هذا الخطر ، بعدما تعرضت هذه الحرية الفردية للتضييق أو الاختناق مرة أخرى.. ومن الأسف أنها تعطلت بسبب الثورة التى قامت لفكها من أسر الأغلال ورعايتها والحفاظ عليها وهى الثورة الفرنسية ، وهى ثورة الانسانية فى القرن الثامن عشر (١٧٨٩ م).

ان مآل الحرية الفردية اذا ما أطلق لها العنان أن تخلق فى جانب التفكير فوضى فكرية لا تحد ، وفى جانب السياسة معايير غير أخلاقية وغير انسانية ، وفى جانب المال ديكتاتورية طاغية لا ترى مصلحة وراء مصلحة من يمارسها، ولا رحمة بمن لا يشترك فيها .

ولم يكد يمضى نصف قرن على قيام هذه الثورة حتى ظهرت واضحة ملامح الفوضى الفكرية والأخلاقية والسياسية فى المجتمع الأوربى ، وحتى بدا أيضا جشع المال وأصحابه فى أوربا . مما مهد وبعث على أن يكون القرن التاسع عشر — وهو القرن التالى للثورة الفرنسية — قرن الاستعمار من أجل المال والصناعة ، وقرن استعباد الشعوب بديلا عن الحفاظ على الأفراد فى ممارسة حرياتهم الفردية .

* * *

وفى هذا الجو ، وفى البيئة التى قامت فيها الثورة الفرنسية ، وفى المجتمع البشرى الذى أرادت أن تحرره هـذه الثورة وترعى له حرية جميـع أفراده ومؤاخاتهم ومساواتهم فى الاعتبـار والكرامة البشرية ومبـاشرة خصـائص الانسانية ـ ظهر الفيلسوف « **أوجست كونت** » ... صاحب « **الفلسـفة الوضعية** » و « **الدين الطبيعى** » .

وقصد بفلسفته أن يعيد تنظيم المجتمع ... وذلك بتنظيم الحياة الفكرية على أساس منهج موحد لا يختلف عليه وهو المنهج الوضـعى الذى لا يرفض المـاضى فى تاريخ البشرية كلية ، ولكنه لا يتمسك به كلية ويستصحبه جميعه فى فترات البشرية المقبلة ، وانما فحسب يستخلص منه العنـاصر التى تعين على فهم «النسبية» فى علاقات الظواهر الطبيعية والكونية وبالأخص الظواهر الاجتماعية .

وما سماه « العلم الوضعى » : يتجنب البحث عن أسـباب الأشـياء وعللها ، وعن جواهرها وحقائقها ، ويتجه به الى اسـتنباط القـوانين التى تحكم هذه العلاقات بينها .

وهى من أجل ذلك ليست قوانين علمية مطلقة . وانما هى تتبع العلاقات فى تغيرها بناء على تغير ما يربط بينهـا . ولذا فهى قوانين نسـبية . وأهم ظاهرة للعلم الوضعى من أجل ذلك هى « النسبية » بينما ظاهرة الميتافيزيقيا هى التعميم والاطلاق .

وقد أعلن « كونت » نظرية « النسبية » فى سـنة ١٨٤٨ ... وهـذا العلم الوضعى أو الفلسفة الوضعية تبتدىء :

- من الظواهر الواقعية ... فيما عـدا علم الاجتمـاع من العلـوم الطبيعية .
- ومن الظواهر العقلية فى بحث « علم الاجتماع »

ولا يوقف على الظواهر العقلية الا بالرجوع الى تطور الانسانية ومراحل تقدم العقل البشرى .

وأسلوب هذه الفلسفة ليس هو « التجديد والمنطق » ، وانما « الحقيقة والتاريخ » . ولذا تعتمد هنـا فى جانب الظواهر الاجتمـاعية على التحليـل التاريخى العقلى للانسانية .

كما قصد (كونت) تنظيم الحياة العاطفية بابراز معالم الدين الطبيعى وهو دين الانسانية الذى هو السياسة والأخلاق الجديدتان ، والذى يقوم على المحبة والاخلاص للانسانية . وقد نادى بهذا الرأى فى سنة ١٨٤٦ .

وبذلك كانت له فلسفة أطلق عليها فلسفة علمية ، وهى الفلسفة صاحبة المنهج الوضعى أو هى الفلسفة « النسبية » كذلك . وكانت له سياسة نعتها بالسياسة العلمية ، وهى السياسة التى قامت على أساس دين الانسانية ، أو هى كذلك السياسة الوضعية .

وأراد « كونت » اذن أن يريح البشرية من الفوضى الفكرية ، والفوضى السياسية ، ويبعد عن المجتمع الجديد عوامل الفرقة والضعف ، كما يمكن له من أسباب التماسك والقوة .

وقد جعل « كونت » من بحث ظواهر العلاقات الاجتماعية واستهدافه الطبيعة الاجتماعية فى الانسان **التحول الجديد لعلم الاجتماع المعاصر** . كما جعل من علم الاجتماع قمة البحث العلمى التى تصب فيها جميع فروع البحوث العلمية أو العلوم الخاصة . وهو الغاية الأخيرة كذلك التى تسعى اليها البشرية فى تنظيم المجتمع على أساس علمى .

وتأكيد « كونت » لبحث ظواهر العلاقات الاجتماعية فيما سماه علم الاجتماع ، وللميول الغيرية فى الطبيعة البشرية فيما سماه دين الانسانية — دفع بالفكرة الاجتماعية دفعا قويا كأساس لازالة العيوب والانحرافات التى تقلق المجتمع الانسانى وقد تسيطر عليه ، وكمصدر لبناء علاقات جديدة بين الأفراد وهى علاقات الانسانية والمحبة يعيشون من أجلها وفى جوها ، بدلا من أن يعيشوا فى اطار الفردية والأنانية .

وبذلك أيضا وضع حدودا واطارات للحرية الفردية التى يمارسها الأفراد فى المجتمع فى أى جانب من جوانب حياته الفكرية والسياسية والمالية . وفى الوقت نفسه ينكر الاعتداء عليها ، فضلا عن التطويح بها أو كبتها .

الحرية الفردية من جديد :

ويجب أن لا يضحى بأحد الأمرين : الحرية فى التصرف ، وتوجيه ضروب النشاط نحو هدف واحد ، فى سبيل الآخر . فالتضييق على الفرد معناه هدم كرامة الانسان بالقضاء على مسئوليته ، كما أن عدم وجود الاستقلال « للفرد » والخضوع لهيئة اجتماعية لا تكترث بالفرد يجعل الحياة عبئا لا يحتمل ...

« وذلك هو الخطر العظيم الذى ينجم عن النظريات الاصلاحية الخيالية، تلك النظريات التى تضحى بالحرية الحقيقية فى سبيل مساواة تقوم على الفوضى ، أو فى سبيل اخاء يغلو الناس فى تصوره »(١) ...

---

(١) فلسفة كونت لليفى بريل ص ٣١٨ — ٣١٩ طبع مكتبة الانجلو المصرية .

يقول ذلك « كونت » فى مواجهة النزعة المضادة التى نشأت فى المجتمع الفرنسى والأوربى بصفة عامة كنتيجة لممارسة الحرية الفردية فى المال ممارسة فيها غلو أدت الى سيطرة الرأسمالية ، وكتيار يتجه الى وقفها أو الغائها أصلا وهى ما تعرف بالنزعة الحرة أو « الليبراليزم » The Libralism فى الاقتصاد . وهى النزعة الاجتماعية فى سياسة الحكم ، أو النزعة « الاشتراكية » فى نظام المجتمع .

فمهما كانت الرغبة فى تحويل الفرد فى المجتمع من كائن أنانى فردى الى كائن اجتماعى ، عن طريق تنمية ميول الغيرية فيه دفعا لأضرار الانحرافات القائمة على الغلو فى ممارسة الحرية الفردية ، فانه من غير المرغوب فيه قطعا فى نظر « كونت » أن يعتدى على هذه الحرية بأى اسم أو لأى مبرر ، لأن الاعتداء على هذه الحرية يخرج الفرد من نطاق المسئولية ويهدر كرامته الانسانية فى الوقت نفسه .

ويقول مرة أخرى موضحا هذا المعنى :

« وبالجملة فبالرغم من أن تطور الكائن الأعظم — الانسانية — يخضع لقوانين .. فما أبعد كل فرد من أن تنمحى شخصيته فى هذا الكائن .... بل انه — أى الفرد — يقوم فيه — فى الكائن الأعظم — بوظيفته الخاصة ، كما يستطيع القيام بعمل يعترف له فيه بالفضل :

« فمن القوانين الاجتماعية فى ذاتها قاعدة لتنظيم النشاط الانسانى ، وليست وسيلة لاستعباد الانسان .

« فليس من نتائج التضامن والاستمرار الانسانى أن نؤمن بنوع من المصير المحتوم « الجبرية » اذ يظل الأفراد مسئولين . ومن الواجب أن لا ننظر اليهم على أنهم أجزاء آلة أو خلايا جسم عضو ، أو أفراد قطيع من الحيوان :

« فالانسان ليس نباتا ينمو على الشعب المرجانية .... ومقارنته بهذا النوع من النبات — كما يقول كونت — يدل على قصور عن فهم المغزى الفلسفى للتعاون الاجتماعى عند بنى الانسان ، وعلى جهل كبير بالحقائق البيولوجية التى تتصل بنوع الحياة التى يحياها هذا النبات .

« ان هذه المقارنة تحاول التقريب بين جماعة **تقوم على الارادة الحرة والاختيار** وبين مجموعة تقوم **على اشتراك غير ارادى لا يمكن التحرر منه :**

« فالأفراد — فى دائرة الانسان — مستقلون من الناحية الجسمية ولا يرتبط بعضهم ببعض فى الزمان والمكان الا من ناحية الوظائف العقلية والخلقية .

« والانسانية التى هى الكائن الأعظم هى نوع من تجسيد الوظائف — الذكاء والميول الغيرية — التى ينزع الانسان الى تمييز نفسه بها عن الحيوان. وهى تحقيق مطرد فى خلال الزمن لقوى الذكاء والحاسة الخلقية التى تنطوى عليها الطبيعة الانسانية . وهى كذلك الصورة المثالية المجسمة لتلك القوى . وبهذا المعنى الأخير يصبح موضوعا للبحث والعبادة .

« فالحياة الراهنة — للفرد الانسان — تجربة ... والحياة الذاتية أى الاندماج فى الانسانية خلاص ، ومكافأة فى الوقت نفسه لمن يخرجون من هذه التجربة منتصرين . وفى ذلك ما يظهر لنا الى أى حد يظل المثال الأعلى الخلقى والدينى القديم قائما على المذهب الوضعى »(١)

و « ليفى بريل » اذ يعبر فى هذه النصوص عن فلسفة « كونت » لا يترك مجالا للبس ، عندما يحدد فى نظره علاقة الفرد بالمجتمع أو علاقته بالانسانية .

● فالفرد مستقل وله حريته الفردية التى هى أساس مسئوليته فى التصرف .

● وفى الوقت نفسه مسهم فى تحقيق الانسانية التى هى كائن فوق أفراد البشرية جميعا . واسهامه فيها لا يلغى شخصيته ، واستقلاله لا يمنع اندماجه مع غيره فى وجود الكائن الأعظم الذى هو الانسانية .

وفى هذا ما يجعل أى وقوف عند حد استقلال الفرد ، أو عند وجود المجتمع الذى ينتهى أخيرا بالانسانية غلوا فى النظرة الى طبيعة الانسان ، وانحرافا فى تحقيق الذات الانسانية .

وذلك معناه مرة أخرى : أن **الحرية الفردية على الاطلاق ، والنظرة الاجتماعية على الاطلاق ... كلتاهما تبتعد عن الطبيعة البشرية وعن تحقيق أهدافها !!**

فالارادة الحرة لا يمكن أن تلغى من الطبيعة البشرية لأنها خصيصتها ومقوم لها ، والانطلاق فى استخدامها ومباشرتها ينتهى الى كبتها وضياع آثارها . واذن معالجة سوء استخدام الحرية الفردية لا يكون بافنائها ، وانما يكون بتحديد اطار ممارستها .

---

(١) المصدر السابق : ص ٣٣٠ — ٣٣٥ .

عـــلاج الرأســـمالية :

وعندما بدأ جنوح الحرية الفردية فى استخدامها فى شئون المال بالتحكم فى التجارة فى تبادل السلع وفى أجور العمل فى المصانع وفى تحديد اثمان المواد الخام قصدا الى وفرة الربح لأصحاب المـــال ، ثم بدأ فى الأفق الفكرى كعلاج لهذا الجنوح الاتجاه الى الغاء الملكية الفردية بنقل الأموال من أيدى الأفـــراد الى الملكية العامة ـــ لم ير « كونت » فى هذا الالغاء حلا لمشكل الانحراف فى ممارسة الحرية الفردية فى المـــال . وانما فى نظره الحل الجذرى والدائم هو فى التربية الاجتماعية وحدها .

وهذا ليس معناه أن المـــال فى نظره ليست له وظيفة اجتماعية ، فهذا أمر محقق له : « ... واذا كان من السخف أن يرغب بعضهم فى الغاء الملكية الخاصة فمن الحق الذى لا مراء فيه **أن الملكية ذات طبيعة اجتمـــاعية** ، ومن الضرورى أن تخضع للتنظيم .

« وكل نظرية تنسب الى الملكية طابعا مطلقا هى نظرية مضادة للروح الاجتماعية . ولا يمكن لأية ملكيـــة أن تنشأ ، بل من المستحيل أن تنتقل عن طريق صاحبها وحده بدون وساطة المجتمع . فالضرائب تشرك الجمهـــور فى كل ثروة خاصة »(١) .

وبناء على الطبيعة الاجتماعية للمال كانت الضرائب حقوقا مقررة للآخرين الذين لا يملكون المـــال فى أموال من يملكونها .

ولكن الذى عناه وقصد اليه : **اذا قامت الملكية العـــامة بديلا عن الملكية الفردية ، ولم تكن هناك روح جماعية فى ادارتها والاشراف عليهـــا ، فالملكية العامة عندئذ لا توصل الى خير المجتمع** . وعندما توجد هذه الروح فى المجتمع فبقاء الملكية لأصـــحاب رؤوس الأموال لا يكون شرا . لانهم عنـــدئذ يدركون الوظيفة الاجتماعية للمال فلا يسيئون استخدامها على أنها لمصلحتهم الخاصة.

وعلى ضوء هذا المبدأ ، مبدأ **اخضاع السياسة للأخلاق ، وجعل الحق منطويا فى ظل الواجب ، ومبدأ الابتداء من المجتمع والانتقال منه الى الفرد ..** نجد أن المشكلة التى أثارها الشيوعيون تتخذ مظهرا جديدا .

« **فوجود رؤساء الصناعات** لا يكون شرا الا اذا استخدموا قوتهم فى ظلم الناس الذين يخضعون لسيطرتهم ..

---

(١) المصدر السابق ص ٣١٧

« وهو على العكس خير اذا عرف هؤلاء الرؤســـاء واجبهم وقاموا به خير قيام .

« فالمصالح الشعبية لا يهمها أن تكون رؤوس الأموال المتروكة فى أيدى هؤلاء أو أولئك ... ولكن بشرط أن يكون استخدامها للكتلة الاجتماعية .

« ومن الواضح أن هذا الشرط الضرورى يعتمد على الوسائل الأخلاقية أكثر مما يعتمد على الوسائل السياسية .

« فهذه الأخيرة تســـتطيع بلا شك أن تعترض على تكديس الثروات فى أيدى نفر قليل مما يهدد بشل النشاط الصناعى .

« ولكن تأثير هذه الوسائل الاستبدادية يكون أضعف من الاستهجان العام الذى توقعه الأخلاق الوضعية على كل من يستخدم ثروته فى أنانية مفرطة . ويزيد تأثير هذا الاستهجان الى درجة لا تمكن معها مقاومته كلما أصبح أولئك الذين يتحملونه فى حالة لا تمكنهم من انكار مبدئه ، نظرا لأن هذا المبدأ سيلقن للجميع بطريق التربية الأخلاقية العامة . وعلى هذا النحو لم يكن خوف الأمراء من قرار الحرمان الذى كانوا يتعرضون له فى القرون الوسطى بأقل من احترام الناس الذين كانوا يشهدون توقيع هذا القرار »(١)

التربية الأخلاقية أولا :

وهكذا كان « كونت » على اتفـــاق مع غيره من أصـــحاب الاتجاهات الأخرى على حاجة المجتمع الأوربى بعد الثورة الفرنسية الى اعادة تنظيمه. وكان كذلك على وعى بعيوب المجتمع الصـــناعى فيه ، وأنها عيـــوب تضر بالانسانية وبالمجتمع أكثر من ضررها بأفراد أو طائفة . وكان يعلم تماما تلك النزعات الفلسفية والمذهبية المختلفة التى سادت البشرية آنذاك ما بين منكرة لتراث المـــاضى كله أو مدافعة عنه ، وما بين ملحدة أو مؤمنة بالله ، وما بين مساندة لطبقة دون أخرى من طبقات المجتمع أو على حساب الطبقة الأخرى بينهـــا .

ولكنه آثر أن يكون بناء لا هداما ، وايجابيا لا سلبيا . آثر أن يفيد من الماضى بقدر ما ينير الطريق الى المستقبل ، وأن يستهدف جمع الشمل لا التفرقة فى الصفوف ، وأن يتروى فى العلاج ولا يركن الى الحماس المؤقت .

أراد أن يصل الى العلم ويستعين به وحده فى تحقيق الهدف المنشود .

---

(١) المصدر السابق ص ٣١٣

والعلم الذى يصل اليه هو الذى لا يطلب الحقائق المطلقة أو الثابتة لأن ذلك فوق طاقته (العلم) وعلى غير طبيعته . وهو كذلك الذى لا ينكر أكثر من أن يقوم بالفحص والتقدير بزهو العلم « النسبى » الذى يستنبط قوانين الترابط بين الظواهر ، دون التفتيش عن أسبابها وعللها وغايتها .

كان يعلم **وضع المجتمع الصناعى** على نحو ما يوصف هنا :

« ان النظام الصناعى ــ الذى لا يظهر لنا اليوم سوى الكفاح بين أنواع الأنانية ليس الا نظاماً فوضوياً . وان شئت فقل : انه انكار لكل نظام .

« واذن فلم يكون المجتمع الحديث نظامه الخلقى حتى الآن . ولكنه سيكونه شيئاً فشيئاً ، كما كون المجتمع الحربى تقاليده ، وتسيطر ميول الايثارية على الحياة الحربية أكثر مما تسيطر على أى نوع آخر من الحياة .

« ومع ذلك فنظراً لأن هذه الحياة لا تنمو الا فى ظل الاتحاد فان هذا الشرط وحده كان كافيا لاظهار أمثلة رائعة من التفانى والاخلاص ، فلم لا يكون الأمر كذلك بالنسبة الى الحياة الصناعية التى تقوم على حب السلم والعمل الانسانى .

« واذا لم يتم أمر الاصلاح وظلت « الفوضى » الحالية فى الأخلاق فسيظل المجتمع الحديث فى مرتبة أحط من مجتمع العصور الوسطى الذى كانت تنظمه القوة الروحية تنظيما حقيقيا . بل سيكون فى مرتبة أحط من مرتبة المجتمعات العسكرية . اذ ما فائدة احلال الاحتكار محل الغزو ، والديكتاتورية القائمة على حق أكثر ثروة محل الديكتاتورية القائمة على حق الأقوى ؟ »(١)

ولكنه آثر علم الأخلاق الوضعية ــ طبقاً لمنهجه الوضعى ، وهو قاعدة السياسة فى نظره ــ أن يكون الوسيلة الى الاصلاح .... وآثر التربية الأخلاقية الوضعية أن تكون البداية الى هذا الاصلاح قبل أى اتجاه آخر يحاول اعادة تنظيم المجتمع واصلاحه :

« فالأمر كله يتوقف اذن على التربية الأخلاقية العامة (الاجتماعية) .. وهذه بدورها تتوقف على انشاء سلطة روحية .

« ... ولقد أرادت المدارس المجددة جميعها توفير التربية الطبيعية ، والعمل المنظم للطبقة الكادحة . ولكنها كانت ترغب فى تحقيق الأمرين معا ، أو فى توفير العمل قبل التربية أما المذهب الوضعى فانه يريد تنظيم التربية أولا »(٢) .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٢٣ ــ ٣٢٤

(٢) المصدر السابق ص ٣٢٣ ــ ٣٢٤

ولأنه أصر على التربية الأخلاقية أولا لم يشـــارك أصـــحاب الاتجاه الاشتراكى فى عنايتهم بأمر اعادة توزيع الثروة القومية ، كأنها كل شىء فى حياة المجتمع ، وكأنها الوسيلة الحتمية الى رجوع الترابط والصفاء فى علاقات أفراد المجتمع بعضهم ببعض :

« ... اذ لم يهتم الاشتراكيون ــ مثل ما فعل خصومهم من قبل وهم الرأسماليون ــ الا بالثروة ، كما لو كانت الثروة هى القوة الاجتماعية الوحيدة التى أسىء توزيعها وأسىء الاشراف عليها .

« ولكن هنـــاك قوى أخرى يجب الاهتمام بهـــا : فاصلاح الأحوال الاقتصادية يتوقف فى التحليل الأخير على صلاح الأخلاق .

« واذن ينبغى اعادة تنظيم الحياة الخلقية قبل كل شىء . ويجب تحديد الحقوق والواجبات المتبادلة للمواطنين وجعل كل فرد يشعر بواجبه ويحترم حق الآخرين »(١) .

ومع أن تنظيم الحيـــاة الخلقية يقوم فى نظـــره على تحـــديد الحقوق والواجبات ، **فانه لا يرى التركيز على الحقوق وابرازها على نحو ما يكون عليه الوضع بالنسبة للواجبات :** فمن شأن التركيز على الحقوق ايقاظ الأثرة والأنانية فى الانسان ، واحياء الفردية ، وذلك اتجاه لا يساعد على الاصلاح الاجتماعى وانماء روح التعاون والتضامن الذى هو هدف التربية الوضعية ،

« ومن هنا يرى أن تستبعد كلمة « حق » ، أو تلغى تماما فى التوجيـــه والمعايير الخلقية ! ويشـــبه الأخطاء المترتبة عليهـــا فى التوجيه الأخلاقى بتلك الأخطاء التى تترتب على كلمة « سبب » فى التفكير الفلسفى ! ! يقول :

« ويجب أن تستبعد كلمة (حق) من اللغـــة السياسية ، كما يجب أن تستبعد كلمة (سبب) من اللغـــة الفلسفية . لأن كلتا الكلمتين تدل على معنى ميتافيزيقى . فكل فرد عليه واجبات قبل الجميع ، وليس لانسان حق بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة .

(ففكرة الحق) خاطئة بقدر ما هى منافية للأخلاق ، لأنها تفرض مبدأ الفردية المطلق »(٢) .

و « كونت » مصيب فى منهجه الفكرى هذا ازاء الحق والواجب . اذ يكاد يكون الموجود على سبيل الحقيقة هو الواجب وليس الحق . ووجود الحق

---

(١) المصدر السابق ص ٣١٩ ــ ٣٢٠

(٢) المصدر السابق ص ٣١٩ ــ ٣٢٠

منطو فى وجود الواجب . فاذا ما أدى الواجب وصـــل الحق الى صاحبه فعلا دون طلب له .

وهنا نجد القـــرآن فى أسلوبه التوجيهى يعدد الواجبات أكثر من أن يشـــير الى الحقوق ويؤكد طلب فعلها دون أن يقرنها بحقوق . والأوامر والنواهى العديدة تطلب كلها القيام بواجب : اما على سبيل الفعل أو سبيل الترك ، وتستهدف جميعها نقل الانســـان من فرديته وأنانيته الى طبيعته الاجتماعية . تلك الطبيعة التى تمثل الانسانية وتجعلها الغاية الأولى فى حياة الانسان كانسان .

و « كونت » كى يؤكد فكرة الواجب وابرازه وحده دون الحق فى توجيه الانســـان قرر أنه من الطبيعى أن تعنى الأخلاق بصـــفة خاصة بالفضائل الاجتماعية . ولكن ليس معنى ذلك فى نظره أن لا يعنى بالفضائل الفردية . لأن اغفال هذه فى التوجيه سيعقبه حتما عدم وجود النوع الآخر وهو تلك الفضائل الاجتماعية . فليس اغفالها الا ترك الأنانية تأخذ طريقها المنحرف . وهذا يحول حتماً دون قيام اى معنى اجتماعى فى سلوك الانسان وتصرفاته ، واذا ما عنى بهـــا لذلك فيجب أن تؤخذ على انهـــا مقدمة ضرورية وليست غاية فى ذاتها :

« ومن الطبيعى أن تهتم التربية الوضعية . بابراز الواجبات فى مظهرها الاجتماعى . واذا كانت الوضعية(١) تأمر باتباع الفضائل الأولية (الفردية) كالاعتدال والعفة فليس ذلك لما تعود به من نفع على الفرد . وحتى فى حالة ما اذا وهب الفرد طبيعة قوية تحميه من النتائج المرذولة للافراط أو التبذل فان الاعتدال وكبح النفس يفرضان عليه بنفس القوة ، لأنهما ضروريان لأداء واجباته الاجتماعية على خير وجه .

« كذلك ليس هدف الأخلاق العائلية أن تنمى نوعا من الأنانية بين عدة أفراد ولكن هدفها هو تنمية عواطف المودة والتعاطف التى تمتد من الأسرة شيئاً فشيئاً الى الطائفة الاجتماعية ثم الى الانسانية .

« فمبدأ الاخلاص فى جملته هو تعويد الانسان على أن يقدم الانسانية على نفسه ، وأن يجعل ذلك رائده فى كل حركة من حركاته وفى كل فكرة من أفكاره .

---

(١) شعار الأخلاق « الوضعية » عند كونت : أن يعمل الانسان ما استطاع لكى تتغلب غرائز المودة بين الناس على دوافع الأثرة ، ولكى تتغلب النزعة الاجتماعية على النزعة الشخصية الفردية ـــ فلسفة كونت ص ٣٠٣

« فاذا تم هذا الأمر انتظم المجتمع الحديث من تلقاء نفسه ، واستتب النظام الوضعى »(١) .

ضرورة العقيدة :

والدور الذى يجب أن تقوم به التربية الوضعية ـــ فى نظر « كونت » هو أن تخلق فى الانسان اعتقاداً « بالانسانية » على أساس أنه لم يصبح انساناً الا بمشاركته فى الانسانية ، وأن الانسانية ذاتها لم تتكون الا باسهامه فى وجودها فهناك التقاء مشترك بينه وبين الانسانية .

واذا لم تنشىء فى الانســـــان هذه العقيدة فلا توصل الى الاصلاح الاجتماعى ، ولا يترتب عليها الآثار المرتقبة ، وهى آثار دفع الظلم والاعتداء عن طريق المال ، وتحكم الأنانية :

« وواجب التربية الوضعية أن تنمى عاطفة التضامن ، وأن تجعلها مبدأ للسلوك الخلقى .. وبذلك تنفعل فى نفس كل فرد عقيدتان تتضمن كل منهما الأخرى ، وتنم عنهما ضروب تفكيره وسلوكه ...

« واولاهما : أن يقتنع بأنه لم يصبح انساناً بالمعنى الحقيقى لهـذه الكلمة الا بفضل اشتراكه فى الانسانية ، وذلك لأن ذكاءه وأخلاقه أشـــياء اجتماعية بكل ما تضمنته هذه الكلمة من قوة ..

« أما العقيدة الثانية : فتتضمن معرفته بأن الانسانية قد تكونت فى بعض نواحيها مما يساهم به فى بنائها ، وبأن كل عمل من أعماله رغب فيه أو لم يرغب يؤثر ويتردد صداه فى الحياة الاجتماعية .

« ومتى اقتنعنا بأننا نعيش فى الانسانية وبالانسانية فاننا سنقتنع أيضاً بانه يجب أن نعيش للانسانية »(٢) .

التربية الأخلاقية وقاية من قيام الرأسمالية :

وبالفهم الذى يفهم به « كونت » وظيفة المـــال ، وبقيمة الدور الذى ينتظره من التربية الوضعية فى خلق المجتمع الجديد المتماسك الذى يستهدف الانسانية ويعيش فيها ومن أجلها ـــ **لايرى خطرا فى الرأسمالية ..** فأصحاب رأس المال سيرون حينئذ ، أى حين تنفيذ التربية الوضعية ، أنهم أمناء على المال وأنهم خلفاء على أمر عام لا يخصهم وحدهم وانما هو للجميع .

ويوم تتحقق هذه التربية أيضاً سوف لا يفرق أى عضو فى المجتمع بين أمر خاص وأمر عام ، وبين وظيفة عامة ووظيفة خاصة أو وظيفة أكثر شأنا

---

(١) المصدر السابق ص ٣٢٥ . (٢) المصدر السابق ص ٣١٥ .

وأخرى أقل اعتباراً : لأن الكل يسهم فى الانسانية التى هى الكائن الأعظم ، والكل يتميز وجوده عن غيره بها كما أن الكل يؤدى وظيفته فى المجتمع ، لا لأنه يؤجر عليهـــا ، ولكن لأنه يجب عليه أن يؤديها ، والأجر الذى يتناوله الفرد ليس أجرا على عمل وانما هو تغطية لاستهلاكات عضوية فى سبيل العمل .

وانحراف رأس المال انما جاء نتيجة لعدم قيام المجتمع الأخلاقى الجديد ، وفوضى العلاقات الموجودة بين رأس المال والعمل ، وخضوعها للصراع والمحاولات .

« فاذا ما نفذت التربية الأخلاقية العامة تحت السلطة الروحية(١) ، لم يعد هناك مجال للخوف من ظلم الطبقة الرأسمالية : آذ يعتبر الأغنياء أنفسهم من الوجهة الأخلاقية أمناء على رؤوس الأموال العامة . ولا تصبح المسألة فى هذه الحالة مسألة « احسان » ، بل يكون من « واجب » من يملكون أن يحققوا للجميع التربيـــة أولا ثم العمـــل ثانياً . ويعلق « ليفى بريل » على هـــذه الآراء بقـــوله :

« ولا ريب فى أن هذه الآراء قد تبدو شديدة الغرابة وممعنة فى الخيال . ولكن يرجع سبب ذلك كما يقول كونت ـــ الى أن المجتمع الحديث لم يكون لنفسه بعد نظاماً أخلاقياً : فالعلاقات الصناعية التى اتسع نطاقها اتساعا عظيما ، يتحكم فيها نوع من المذهب التجريبى الخطر ، بدلا من أن تنظم تبعا لقوانين أخلاقية ، والحرب وحدها ـــ سواء أعلنت بشكل سافر أو محجب ـــ هى التى تنظم العلاقات بين رأس المال والعمل .

« أما فى الحالة الطبيعية (٢) للانسانية (أى بعد اشاعة التربية الأخلاقية) فنرى على عكس ذلك : أن هذه العلاقات منظمة : فالقوة عندئذ ـــ كقوة

---

(١) يرى « كونت » : أن القوة الروحية لا تحكم على نحو ما كان عليه الوضـــــع فى القرون الوسطى ، ومع ذلك فهى توجه الحكام كمـــا توجه المحكومين .. وهى التى تزود بمجموعة المعتقدات والعواطف المشتركة التى تتيح للجميع أن يعيش .... هو واجب الأخلاق اذن أن تحدد المبادىء (من هذه المعتقدات) التى تستخدمها السياسة الوضعية فى تنظيم العلاقات بين الناس ـــ فلسفة كونت ص : ٣١٢ .

(٢) عندما يكون هناك كمال أخلاقى « والكمال الأخلاقى ينحصر فى تحقيق الانسجام بين جميع الناس عن طريق الارادة الطيبة المتبادلة وفقاً لهذا المبدأ : الحياة من أجل الآخرين . ويؤدى ذلك فى نفس الوقت الى تحقيق الانسجام فى كل نفس فردية ، وذلك باخضاع الأنانية للعواطف الغيرية ـــ فلسفة كونت : ص ٣٠٧ ....

المال ــ لا تولد الاضطهاد . وكل مواطن يعتبر (موظفاً عاماً) ، يقوم بأعباء معيشة تحدد فى آن واحد التزاماته ومطالبه (أى حقوقه) .

والملكية وظيفة كالوظائف الأخرى ، وليست امتيازاً : فهى تستخدم فى تكوين وتنظيم رؤوس الأموال التى يعد بها كل جيل مشروعات الجيل الذى يليه . ولذلك يجب أن لا يحولها الملاك عن غرضها العام الى خدمة مصالهم الخاصة .

« والعمال موظفون عموميون كأصحاب رؤوس الأموال سواء بسواء ، وليست الأعباء التى يقومون بها بأقل ضرورة للمجتمع ، وهم يستحقون أن يعترف المجتمع بجميلهم بصرف النظر عما يتقاضونه من أجور .

« والواقع أن عاداتنا الخلقية تنطوى على هذا النوع من الشعور اذا كان الأمر يتعلق بالمهن الحرة . فان دفع الأجر لا يعفى من العرفان بالجميل فى هذه الحال . فيجب اذن أن يمتد هذا الشعور الى كل الأعمال التى تساهم فى الرخاء العام . ويقول « كونت » ان خدمة الانسانية تؤدى بالمجان ، وأن الأجر مهما بلغ مقداره ، يوازى الجزاء المادى عن كل خدمة . وهو يستخدم فى تعويض الاستهلاك الذى يتطلبه العضو والوظيفة(١) أما عن جوهر الخدمة . فى ذاته فليس له من جزاء الا الغبطة بأداء هذه الخدمة ، وعرفان الجميل الذى يثيره فى النفوس .

« وعلى ذلك ففى المجتمع (تام التكوين حقيقة) (٢) نجد أن التفرقة فى القيمة بين الوظائف العامة والخاصة مآلها الى الزوال ، فكما أن أقل جندى فى الجيش له كرامته التى تنبعث من التضامن الوثيق بين أعضاء الوحدة العسرية ومن اشتراك الجميع فى اعلاء شرف واحد ، كذلك سينظر الناس الى أخف الحرف فى الوقت الحالى على أنها حرف نبيلة ، عندما تتيح التربية الوضعية للأفراد أن يشعروا بأن كلا منهم يساهم فى بناء المجتمع »(٣) .

---

(١) مواجهة تكاليف المعيشة فى الواقع . مواجهة لتعويض الاستهلاك الذى يستهلكه الشخص فى حياته الشخصية ليحفظ بقاءه كانسان وكعضو مشارك فى تنمية الانسانية . وما يدفع له من أجر ليس فى مقابل النشاط الانسانى ، وانما هو فى مواجهة حفظ البقاء فقط .

(٢) والمجتمع « تام التكوين » هو ما ساد فيه « المبدأ الأخلاقى » . فمبدأ الأخلاق فى جملته هو تعويد الانسان على أن يقدم الانسانية على نفسه ، وأن يجعل ذلك سائدا فى كل حركة من حركاته . وكل فكر من أفكاره فاذا تم هذا الأمر انتظم المجتمع الحديث من تلقاء نفسه ، واستتب النظام الوضعى .

(٣) المصدر السابق ص ٣٢٢ ــ ٣٢٣ .